لن أقبل أي ظلم وقع على قيادي نفطي رفض صفقة الداو وأنتظر حكم القضاء بحقهم الأسبوع المقبل

العمير: «كي داو» مثال صارخ لهدر المال العام.. وواجبنا محاسبة المتسببين

■ اللجنة الحكومية المشكلة لتخفيف الغرامة بذلت جهوداً كبيرة واستطاعت إلغاء الفوائد المقررة عليها

وزير النفط علي العمير يلقي بيان الحكومة

مبارك الخرينج مترئساً جانباً من الجلسة

■ لا حرج لدينا أن نقول إن فلاناً هو من أخطأ ولكن بعد انتهاء لجنة التحقيق الحكومية من عملها

■ الشركة اقترحت على الحكومة الدخول في مشاريع أخرى مقابل تأجيل الدعوى والحكومة رأت الاستمرار بالقضية

صفاء الهاشم متحدثة

■ تم الغاء العقد بتاريخ 28 ديسمبر بتوجيه من مجلس الوزراء حسبما جاء في العقد قبل تاريخ بدء العقد في فبراير

■ كل المعلومات عن «الداو» ستكون أمام النواب وسنعرضها بكل شفافية ولن أتردد في الإعلان عن أي موضوع

في لقاء تلفزيوني متهكما انها صفقة عجيبة ورفعت سهم شركة الداوز الى 5 في المئة، وصرح المذيع اتمنى ان لا يكون الكويتيون يشاهدون هذا البرنامج ولا يهمه لأنه ضمن التوقيع او ضمن العمولة.

الاسوأ الرسالة المشؤومة من وزير النفط السابق الدفع الفوري الـ 100 مليون من اجل التفاوض والوزير اثير انه كان مستشارا للداو قبل وبعد واثناء توزيره، دفع الغرامة بدم بارد يثير علامات استفهام كثيرة، ورغم وجود لجنة في الفتوى وفي الحكومة لم يتم تسمية اي مسؤول رغم التقاعس عن الاستئناف، والآن النفط في اطار تصفية شركات خاسرة لماذا لم يتم تصفية البي اي سي لانها تسببت في زلزال اقتصادي بتوقيعها مع الداو هناك تضارب في التصريحات ساهمت في تغييب الحقائق والشرط الجزائي كان يعرفه العاملين في المجلس الجزائي كان يعرفه جميع العاملين في المجلس الاعلى للبترول، فلماذا يحملون المسؤولية النواب والحكومة تماطل في الاعلان عن المتسببين، والداو ولا تزال متعثرة وتبيع مصانعها.

وزير النفط علي العمير: اكرر النواب استعجال الحكومة بدفع الغرامة وهي لم تدفع الا بعد عام من الحكم ورفض استشكالين ونحن دفعنا لما وصلنا الى عنق الزجاجة، والداو قامت بالتهديد بتجميد الاصول ما وصلنا طلب المباشر اما بالدفع او تجميد الاصول.

وامر محاسبة المسؤول محسوم علينا وما اثاره على الراشد بخصوص البلاغات نحن لا نريد الاستعجال وبعد انتهاء لجان التحقيق ولا نسمح للمتلاعبين في المال العام اذا اثبت ذلك ولن نتردد في احالته الى النيابة اذا ثبت.

حسين قويعان: استعجلتم في دفع الغرامة لان هناك قانونا يمكنكم منه التاخير سنة أو سنتين.

لو فصلتوا الجي اي سي من شركة البترول يجعل الحكم غير قابل للتنفيذ. وزير النفط: لو كان القانون الكويتي منطبق ما دفعنا ولا فلس، القانون المحلي غير منطبق في هذه الحالة ان مجلس الوزراء لديه الهيمنة على المجلس الأعلى.

حسين قويعان: عدم اخضاع العقد للقانون الكويتي خالفتم القانون بخصوص العقود التي تبرم مع الشركات الاجنبية وان القانون الكويتي هو الواجب تطبيقه.

يعقوب الصانع: نقول لم يرد بان الموضوع اصبح قديما الساكت عن الحق شيطان اخرس، لو سكتنا عن التفريط بالمال العام راح يهدر وما يبقى فيه شيء، وانا لدي قناعة انه بامكاننا استرداد الغرامة التي دفعت الى الداو، ينص القانون ان كل موظف عام الحق ضررا جسيما باداء وظيفته يعاقب، وقدمت استجوابا لوزير النفط السابق هاني حسين نجد وكان من محاوره صفقة الداو، الآن لسنا بصدد جدوى أو غير جدوى الصفقة، المجلس الاعى استدعى نواف سعدون الصباح وسأل عن فسخ العقد وهل هناك ضرر فرد يجوز فسخ العقد من غير ان تتحمل الحكومة أعباء وفسخ التعاقد دبر بعناية فمؤسسة البترولة هي من طلبت فسخ العقد، الغريب ان الشركة خفضت مليارين من قيمة الصفقة بسهولة، وهنا سيعتبر تدليسا اذا لماذا لم يخفض الشرط الجزائي او يلغى، نحن طوفة هبيطة لاننا نزلنا الى مؤسسة الخطوط الجوية العراقية وما طلت علشان ما تعطلنا فلوسنا، وفي بداية الامر وزير النفط لم يكن يعلم بلجنة التحقيق التي شكلت.

وزير النفط د.علي العمير: نحن نضع يدنا بيدك بان نضع الحكومة والمجلس امام مسؤولياتهم في ما ذكرت حول امكانية استرجاع المبلغ اذ تملك افكاراً ولا تراجع عن ذلك يابو يوسف، والامر الاخر اتفق معك فيما يثير الاستفهام حول كيفية يخفض قيمة العقد ولم تخفض قيمة الغرامة، اما فيما يتعلق بمسالة الاستعجال بالدفع فهناك اكثر من الرأي حول تراكم فوائد الغرامة او مخاوف رفع قيمة الغرامة.

النائب يعقوب الصانع: متى ما طلب مني المساعدة فانا حاضر باي وقت تطوعا، لكن الانسان المبدع الذي كتب المذكرة حول ابطال حكم التحكيم وهو وضع آلية حقيقية لابطال حكم التحكيم وقد ابدع في مذكرته، قضايا التحكيم ليس فيها استئناف بنفس المحكمة لكنه يمكنه في محاكم اخرى ابداع حرمان حق الدفاع لكن للاسف من استشارته الحكومة في هذه القضية فعندما سالوه اي المستشار هل تتحدث اللغة الاجنبية بطلاقة قبل تكليفه قال «أجل» .. انتهى الوقت.

وزير النفط د. علي العمير: فيما يتعلق بالمذكرة الواردة من الفتوى والتشريع فإن مصدرها لم يكن معلوما.

النائب يعقوب الصانع: اصبحنا محل تندر في التحكيم العالمي لان مستشار الحكومة الكويتية لم يكن يستوعب ما اثير في جلسات التحكيم لعدم المامه باللغة الفرنسية وهذا ما ذكر من قبل جهة التحكيم التي ذكرت ان من جاء للدفاع عن الكويت او تمثيلنا لا يستوعب ما يذكر بالجلسة لعدم المامه باللغة الفرنسية.

النائب جمال العمر رئيس لجنة حماية الاموال العامة: بناء على تكليف المجلس تعكف لجنة حماية الاموال العامة على التحقيق بهذه القضية وقد عقدت اللجنة عدة اجتماعات واتخذت قرارات وياتي في مقدمتها الاستعانة بمكاتب استشارية عالمية لمتابعة الجوانب القانونية للقضية، ونحن نعتقد باللجنة بان القضية لها تداعيات خارج نطاق دولة الكويت لذلك ترتاي الاستعانة بمكاتب استشارية قانونية عالمية، كما ان اللجنة طلبت تكليف ديوان المحاسبة باعداد تقرير حول هذه القضية بكافة تفاصيلها، وانا بهذه المناسبة احب اشيد بالاخ وزير النفط د.علي العمير الذي تولى التحقيق في عدد من القضايا المرتبطة بوزارته منها عقد «شيل» عندما كان نائباً و بالتالي هو من الاطراف المهتمة والملمة بهذه القضايا، ونحن بدورنا نتمنى من الحكومة الانتهاء من تقاريرها للتحقيق بهذه القضية واحالتها للجنة حماية الاموال العامة كما طلبت ذلك خلال الاسبوع الجاري ونحن عن الحديث من هذه القضية يجب ان نعي انها اي القضية مرتبطة بحكومة سابقة ووزراء سابقين للنفط، ونحن بدورنا ومن خلال تكليفنا لمكتب الاستشارات الدولي نسعى لمعرفة ما اذا كان هناك أطراف تحصلت على عمولات من هذه الصفقة كما لدينا اتفاقيات دولة توجب الحفاظ على المال العام ونحن نتمنى كلجنة العمل ما بجهدنا وبما يوصلنا للحقيقة ومن ثم التفكير باسترجاع المال العام.

النائب مبارك الحريص: هذه القضية تميزت بنفوس الكويتيين عندما من على الشعب بتخفيض الغرامة، وانا لقد لفت انتباهي هي اشارة الاخ يعقوب الصانع حول ضرورة استرجاع المبلغ من الشركة وانا اتمنى ان لا يكتفي بذلك وانما استرجاع المبلغ من الاطراف التي ساهمت بمثل هذا التعاقد ونحن حتى الآن انه لا نعلم هل ما دفع غرامة كشرط جزائي لفسخ العقد ام لنتيجة الاضرار المترتبة عن فسخ العقد والارباح المتوقعة منه لان الشرط الجزائي يختلف عن التعويض ونحن حتى الآن لا نعلم، اعتقد ان مصداقية الدولة اصبحت على المحك في التعاقدات الدولية ونحن مقبلين على تعاقدات اخرى مرتبطة بالتنمية ولجنة التحقيق يجب ان تنتبه لعدم طلب الحكومة من الفتوى والتشريع رأيها الا قبل 3 ايام من توقيع العقد، وهناك نقاط عدة ويجب الرجوع عن من تسبب بهذا العقد والغرامة وهناك مجالس وحكومات مرتبطة به ومنها مجلس 2008، ومجلس 2009 فالأول عندما دفعت الصفقة والثاني عندما تم الغائها ويجب من المجلس الحالي ان يتحقق من مسؤولية المجلسين من هذا العقد وفسخه، وبالنسبة لما اثاره النائب سعدون حماد لا اعلم كيف يدفع مبلغ 100 مليون حتى يقبل مسؤول شركة الداو الجلوس مع ممثلي الحكومة للتفاوض وباي سند قانوني يرفع هذا المبلغ ويتم هذا الامر وكذلك نريد ان نعلم بجدية الحكومة بلجان التحقيق التي شكلتها والتي جاءت بتوقيت بعد صدور لكم التحكيم.

وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبدالله: احببت اوضح ما ذكره الاخ مبارك الحريص حول جدية الحكومة بتشكيل لجنة تحقيق وزارية وهي جاءت لتخفيف قرار اثر قرار لجنة التحكيم ولكنه لم نوفقه في هذا ورفض الاستشكال وتشكيل اللجنة تم اختيار اعضائها بسبب اختصاص اعضائها الشخصي وليس بطبيعتهم الوظيفية.

وزير النفط د. علي العمير: نحن لن نعارض احالة المجلس لهذا الموضوع لديوان المحاسبة وسنكون اول من يعين بهذا الجانب ويدنا بيدكم.

النائب مبارك الحريص: اللجنة التي تم تشكيلها من قبل الحكومة برئاسة السيد عدنان شهاب الدين شكلت قبل دفع غرامة الداو والآن وعندما تم دفع الغرامة فهذه اللجنة لا داع لها.

النائب سلطان الشمري: قضية الداو بكل اسف مثال على حالة التردد والتخبط الحكومي في اتخاذ القرار واليوم بعد القاء الصفقة لدواع سياسية اليوم وجدنا الحكومة تذهب لدفع الغرامة رغم انه كان بامكانها التفاوض بهذا الشان وهناك مليارا دولار دفعت دون تحديد المسؤولين، واعتقد ان قضية الداو اشبعت تشكيل لجان والى اليوم لم يعرف من المتسبب، وانا ادعو وزير النفط باحالة ملف القضية للنيابة العامة المحاسبة المتسببين.

النائب صفاء الهاشم: بعدما تفضلوا الاخوان بالارقام تفاصيل هذه القضية لدى كلمة واحدة للحكومة «ميكت بريكت» هذه فرصتكم تكلمنا كثيرا عن الفساد الذي لا تشيله البعارين اليوم لدى الحكومة فرصة تقول هذه الصفقة خطي وانهم اتركبوا اخطاء الاخت مني العيان كتبت مقالا جميلا يوم امس اسمت صفقة الداو «أم الفساد» وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء في عام 2008 استقبل بصفة شخصية رئيس شركة الداو كيمكال عندما كان بالكويت وعندما رفضت مرجعيات عليا ان تقابله انذاك وانت ياوزير الدولة كنت رئيس جهاز متابعة الاداء الحكومي، لا اريد ان ادخل في متاهات الارقام والحديث عن ما فعلته «جيبي مورغته» في هذه القضية، وهل يعقل توجيه خطاب تطعين لشركة الداو من الكويت وهي شركة خسرانة وبعدالغرامة هل يعقل ان تطلب هذه الشركة تطبيق من الكويت بانه لا تعرقل عملها بالكويت من خلال عمل شركائها التابعة لها بالبلاد، نحن نقول للحكومة اعترفي بالخطا فالمتورطين بهذه القضية وزراء سابقين وحاليين ونحن نريد محاسبة المسؤولين وهل يعقل ان المواطن ما يشوف وزير او مسؤول فاسد داخل السجن المواطن يريد محاسبة المتنفذين ومحاكمتهم ويجب تحويل هذه الاشكال للنيابة واحنا نقول للحكومة «بلعي حبة شجاعة ياحكومة».

وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبدالله: جميل جدا عاطفة الاخت صفاء الهاشم في حركتها بقضايا الفساد واحب اشيد بقانون حماية المال العام الذي نص عما انه من لديه دليل الذهاب للنيابة العامة وانا معكم وعلى استعداد لاعطائك تفويضا بذلك ومعك لكنه اطلاق الاتهامات دون دليل محرم شرعا وغير قانوني وفيما يتعلق بالشجاعة لو لم يكن لدينا الشجاعة لما شكلنا لجنتين بهذه القضية وشجاعتنا كمنت بتشكيلها دون تدخلنا وترك اعطائنا للعمل بصدق واخلاص وباذن الله ستظهر نتائجها قريبا.

النائب صفاء الهاشم: نحن نحاسبكم سياسيا ومشكلتكم ان اوراقكم تاتي الي لجان التحقيق وانا لدي اوراق وزارة النفط تؤمن خطاكم وانت تدعي عدم وجود خطا بالحديث عن العاطفة ان اقول لك ان «الدراما» انت اول من استخدمها الكثير من الوزراء السابقين في الحكومات السابقة اعترفوا باخطاء وانتم لديكم الادلة فقدموها.

وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء محمد العبدالله: لا ارغب بالدخول في سجال مع اي من الاعضاء.. صفاء الهاشم من غير ميكرفون انت تبي سجال.. الرئيس الغانم التزمي بالجلسة ولا يجب الرد على الوزراء الا اثناء وقتك انا ملتزمة انت على مزاجك.. الغانم يرد احترمي نفسك والتزمي.. الهاشم ترد.. لا تقل ادبك.. الغانم يرد.. احترمي نفسك والتزمي اخذتي وقتك بالحديث ما يجوز التعليق في غير دورك.

النائب عبد الحميد دشتي: ما اشير له ونحن في معرض هذه الجلسة هناك عنوان في احد الصحف صدر ينص على «الصانع ودشتي للحكومة: احضروا الجلسة والا، وحقيقة انا خفت من هذا العنوان، اذا كان هناك لغة من حدس على المشروع، فلابد ان تكون شرعية انا افترض حسن نية، كتلة الشعبي هيبحث الامر، العجيب ان الحكومة لم تلغ القرار، لا اتهم احدا ولكن الوزير السابق هاني حسين خلط الحابل بالنابل في اقالته التي شملت الكثير من الابرياء مثل شذى الصباح، د. اسماعيل ابراهيم، وهناك من انتهت خدماتهم ولم يحالوا الى النيابة العامة وكوفئوا ما يقارب مليون دينار، والفريق المفاوض كان ذليلا امام شركة ترضع من ثدي الحكومة الكويتية، الوزير العمير ذكر في بيانه كل التفاصيل، نحن لا نقدر نسترجع الغرامة لانهم يعرفون امد النزاع الى قرون، وديوان المحاسبة ذراع للمجلس، ولم طلبنا عنه رفع تقرير للجنة حماية المال العام، وان كان هناك شبهة جنائية يحال المثبت صفة إلى النيابة العامة.

مورس ارهاب في المجلس وقتذاك وآل العقد الى ما آل اليه الآن، وآلية التعامل مع التحكيم كان عليها علامات استفهام، وتعاملنا بتراخي وهناك كان حجب للمعلومات، واتمنى ان نوافق على التوصيات التي يقوم بها النائب الصانع ونكلف ديوان المحاسبة.

الرئيس الغانم: نرحب بعضو لجنة الصداقة اليابانية الكويتية ونتطلع الى المزيد من التعون مع المستشار الياباني.

وزير الدولة محمد العبدالله: الحكومة ايضا ترحب بالضيف الياباني.

صالح عاشور: الداو او مصيبة الداو في 2008 ونحن الآن في 2014 ولا شيء وكان على راس الحكومة الطير، الشعب ينتظر اجراءات قرارات الناس اشبعوا كلاما ، اصلا هناك تحفظ على تشكيل وهي الآن امام محك، واذا لم يطمئن الى اجراءاتها بعد انجاز التقرير، فالحقيقة تكون على المنصة سواء من وزير النفط او رئيس مجلس الوزراء، تعبنا ان نكون جمهورا ونصفق.

خلال اربعة ايام خسرنا مليارين لعدم وجود اجراءات صحيحة، وكان بامكاننا ان نحل نصف مشكلة الاسكان ولحلينا مشكلة التعليم والصحة، العقد لما عرض على الفتوى قال ان وافقتم تدفعون لم توافقوا تدفعون وان لم توافقون نذهب بكم الى محاكم اجنبية اذا وافقت الفتوى والتشريع من وافق يحال الى النيابة ويحاكم ومن هي الجهة التي قالت ادفعوا الغرامة لان التقارير لم يتته منها، وفي s.m.s الوزير يقول للفريق المفوض دون الرجوع الى مجلس الوزراء اذا الاجراءات الحكومية تقوم بهذا الاسلوب ان كذلك فعلى الاجراءات السلام الا اذا امور اخرى.

النائب عدنان عبدالصمد «نظام»: خيرنا من اتعظ وهناك شركة اليوم تطالب بتعويض من الجمارك بمبلغ قدره 800 إلى مليار دينار ونريد من الحكومة تتدارك هذا الامر وتنتبه له جيدا فانا لا اعلم ما هي هذه الجرأة من قبل شركة تطالب نية الحكومة بتعويض بهذا الحجم ونتمنى من الحكومة لا تعافى من هذا الامر ونحن الآن في لجنة الميزانيات نبحث هذا الامر وكنا سنعمل على النظر في قضية الداو كيمكال قبل توقيع العقد.

الرئيس الغانم: مرزوق الغانم: كلام وجيه الاخ النائب عدنان عبد الصمد الذي توجهت به وانا اؤكد ان الرئاسة على اتم الاستعداد لتسخير كافة الامكانات للجنة الميزانيات للقيام بعملها على اكمل وجه.

انتقل المجلس للتصويت على القرارات التي تم تقديمها من قبل عدد من النواب بعد تلاوتها ونص على ان المجلس يؤكد على تكليف ديوان المحاسبة على اعداد تقرير شامل حول عقد الشراكة مع شركة الداو كيمكال ولابد من التفاوض حول توقيف وانتهاء بتداعيات فسخ وقرار التحكيم على ان تسخر الاجهزة والجهات الحكومية عمل الديوان بجميع اجراءاته وتزويده بما يحتاجه متابعة تفاصيل دفع قرار التحكيم، ويتضمن توقيع عقوبات جزائية بحق المسؤولين عن هذه الصفقة سواء كان بالخطا او التعمد فيه. الرئيس الغانم: ارجو قراءة المقترح الثاني قبل التصويت عن الاول لتشابه القرارين وبالتالي فإنني اقترح دمجهما في قرار واحد.

«وافق المجلس على دمجهما في قرار واحد». النائب محمد الهدية «نظام»: الاخ الرئيس القرار الاول شامل وعام ولكنه الاقتراح الثاني يحوي 3 نقاط واضحة ومحددة ومفصلة لذلك لا مانع من الدمج بشرط وضع الثلاث نقاط الورادة بالثاني. «وافق المجلس على الدمج بما يضمن إبراز ورود النقاط الثلاثة».

ثم تلا الامين العام توصية تقضي باعادة اعتبار جميع العاملين بالقطاع النفطي من تم الاستغناء عن خدماتهم نتيجة معارضة صفقة الداو واعادتهم للعمل كدعما لمواقفهم الوطنية».

وزير النفط د.علي العمير: نحن حتى الآن لا نعلم وضع هؤلاء العاملين وبعضهم لجا للقضاء ولا نستطيع البث في وضعهم كون شكواهم امام القضاء لكننا نعد بالنظر بهذه التوصية وسناخذ ببعض الاعتبار.. وافق المجلس على التوصية بعد تاييد 19 من اصل الحضور 36 وكذلك القرار الذي اتخذه المجلس بتكليف ديوان المحاسبة بتحقيق شامل حول هذه القضية.. رفعت الجلسة.

■ صفاء لـ الغانم: لا ترد بقلة أدب وانا مُلتزمة وأنت مزاجك عالٍ .. والغانم لـ صفاء: اسكتي وخليكي مؤدبه والتزمي باللائحة

سجال بين العبدالله والراشد بسبب «الفتوى والتشريع»

■ العمر: مهمتنا كمجلس هي أن نصل إلى الحقيقة ولا يمكن أن تستغفل شركة الداو شعباً بأكمله

أجواء ودية بين النواب